الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

محاولة لخوض غمار حوار جاد

كاظم حبيب

١- أهمية وعي مفهوم النقد

كأي عالم حصيف متمرس في اختصاصه ومفكر ساع إلى طلب الحقيقة على نسبيتها ومساهم فعال في نشر الوعي الإنساني والحضاري الحديث طرح الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور قاسم حسين صالح مجموعة كبيرة من الأسئلة التي تفتح باباً واسعة لحوارات بين الناس ونقاشات فكرية معمقة وهادئة، والأسئلة التي طرحها الأستاذ الكريم تفتح بدورها مجالاً رحباً لمزيد من الأسئلة التي لا شك أنها تتداعى في مخيلة الإنسان وهو يقرأ أو يعالج مثل هذه المسائل الحياتية والحيوية اليومية، سأحاول في النقاط التالية مناقشة بعض الأفكار الواردة في الحلقتين الأولى والثانية من مقال الأستاذ الدكتور قاسم حسين صالح الموسوم «تساؤلات محرجة.. في الدين – الحلقة الثانية – التطرفان الديني والإلحادي.. وصناعة الموت» المنشورين في العددين ٢٦٦٥ و٢٦٦٦ بتاريخ ٢/٣/ و٣/٣/٢٠٠٩ على التوالي على موقع الحوار المتمدن.

يفترض من حيث المبدأ الاتفاق حول مشكلة لا تزال تعتبر معطلة للكثير من ضرورات وحيوية النقاش بشأن مسألة الدين، وأعني بذلك نقد الدين. فليس كل ناقد للدين ملحد، وليس كل نعت يوجه لقضية ما تعتبر تطرفاً أو رفضاً للفكر الآخر أو اعتداءً على الرأي الآخر، إذ أن مثل هذه الأحكام تمنع التوصيف الضروري لأفكار معينة أو إيديولوجيات معينة دون أن يكون في نية الكاتب الاعتداء على الرأي الآخر أو سلب حق الآخر في امتلاك رأي أو موقف آخر. فحين نشير إلى الفكر الشوفيني والعنصري وأساليبه في التعامل مع أتباع القوميات أو الإثنيات الأخرى بالفاشية التي تمارس الاستبداد والعنف السادي والقسوة، فلا يعني ذلك تجاوزاً على حاملي هذا الفكر النازي ألألماني أو الفاشية الإيطالية بل توصيفاً صادقاً لهذا الفكر العدواني، وحين نشير إلى الموقف المناهض لحرية ومساواة المرأة بالرجل بالتخلف والظلم بحق المرأة والتجاوز على إنسانيتها فلا يعني هذا التوصيف تطرفاً أو اعتداءً على الرأي الآخر، سواء انطلق من أتباع الدين الإسلامي أم اليهودي أم المسيحي أم أي دين آخر، وحين نشير إلى نظم سياسية بعينها ونصفها بالشمولية والاستبداد الفكري والسياسي والاقتصادي، كما في بعض النظم العربية أو الإسلامية فلا يعني هذا تجاوزاً على الرأي الآخر.

وحين نصف الفتاوى التي تحرم تقديم باقات الزهور إلى المرضى في المستشفيات باعتبارها بدعة غربية مسيحية من جانب بعض شيوخ الدين السعوديين بالتخلف والرجعية فلا يعني هذا إساءة لأحد، بل شرح حالة معينة يراد بها الفرقة والإساءة والتخلف في فهم دور الزهور في إنعاش روح المريض الراقد في المستشفى والتخفيف من آلامه.

يفترض من حيث المبدأ احترام كل الأديان والمذاهب، ولكن هذا لا يتعارض مع نقد الأديان والمذاهب من أي زاوية شاء الإنسان توجيه النقد له، فليس في ذلك أي تجاوز ما دام بحدود الأدب واللياقة. كان الصديق الراحل والأستاذ إبراهيم كبة يمارس نقد الدين المسيحي في كتبه حول التاريخ الاقتصادي، وكان يعني بذلك كل الأديان، ومنها الدين الإسلامي، ولكنه كان يتجاوز ذلك بحكم الواقع الاجتماعي حيث كان يصعب عليه ممارسة نقد الدين الإسلامي مباشرة، هذا ما أخبرني عنه حين كنا نلتقي في النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين في غرفتي الصغيرة في الجامعة المستنصرية ونتحدث عن شؤون الاقتصاد وعن الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد.

كلنا يعرف بأن نقد الدين يأتي من شخصيات مؤمنة لأنها ترى في ذلك ضرورة لاستمرار وجود الدين، فلا يمكن أن يبقى الدين على حاله لأكثر من ٣٠٠٠ سنة أو ٢٠٠٠ و١٠٠٠ عام مع كل التغيرات التي تطرأ على الإنسان وحياته وظروف معيشته ووعيه ومستوى ثقافته... الخ. كما يمارس الملحدون نقداً موجهاً للدين من حيث الأساس أو من حيث مظاهر ممارسته وما نشأ عنه وما علق به خلال الفترات المنصرمة.

حين يواجه الإنسان المثقف، بغض النظر عن إيمانه الديني أو إلحاده، ما يتعارض مع العقل، وبغض النظر عن مسألة وجود أو عدم وجود إله، يتعارض في الممارسة مع العقل السوي، فليس أمامه إلا توصيف الحالة ونقدها بما يساعد على التخلص منها، وربما يفترض أن يكون المؤمن أكثر إلحاحاً على التغيير لحماية دينه من التطرف والبدع الإضافية التي يحتضنها الدين ويتسبب بها شيوخ الدين أو المؤسسات الدينية، فالنقد ضرورة، سواء أكان ذلك من إنسان مؤمن صوب دينه أم صوب الإلحاد، كما أن من حق الملحد أن يمارس النقد إزاء الدين أو ما يرتبط به من مظاهر.

النقد ضرورة موضوعية في حياة الإنسان وفي مواجهة القديم البالي والجديد المتطلع للتكريس، إن صياغة بعض الأسئلة التي طرحها الأستاذ الدكتور قاسم حسين واعتبر بعض النعوت التي توجه لحالات معينة تطرفاً يصعب القبول بها، سواء أكانت موجهة للقوى الدينية أم لمدعي العلمانية غير الديمقراطيين، فلا بد من توجيه النقد ووسمها بنعوت معينة حين ادعى صدام حسين في بداية حكمه العلمانية وقبل أن يرتدي زيفاً قناع الحملة الإيمانية، أو حين ادعى هتلر في حينها العلمانية أيضاً وكانت له مواقف ضد الكنيسة، رغم مساومة الكنيسة لسياساته ضد اليهود وضد القوى السياسية غير الفاشية.

وفي هذا ليس تطرفاً، بل التطرف كان في تلك السياسات، بما في ذلك الكنيسة المساومة أو القوى الإسلامية المساومة لصدام حسين تحت شعار «حاكم ظالم خير من فتنة!».

النقد الموضوعي الواعي والواضح والصارم وغير المساوم، والمؤدب والهادئ وفق التعبيرين اللذين استخدمهما الأستاذ قاسم حسين صالح، ينير الطريق لمن يريد أن يستنير بالرأي الآخر ويستفيد منه، النقد لا يتضمن إظهار الجوانب السلبية فحسب، بل يمكن أن يشير إلى الجوانب الإيجابية إن وجد الجانبان في فكر معين وعمل معين. ولكن النقد غير ملزم بتبيان الجوانب الإيجابية، ويحق له التركيز على السلبيات من الفكر والممارسة. والنقد محرك نحو التقدم والتغيير والتفاعل مع الواقع القائم.

٢- العوامل الكامنة وراء الاحتراب والصراع في المجتمعات؟

طرح الدكتور قاسم حسين صالح النص التالي المحمَّل بالكثير من الأسئلة: «هل أن كل أرض يهبط عليها دين تكون بعد ألف سنة أكثر بقاع العالم صراعا واحترابا وتنغيصا للحياة وفقرا وأمراضا وأميّة؟.. هل السبب في الدين؟.. أعني لو لم ينزل على الناس دين من السماء لكانوا عاشوا في سلام، أو لصاروا بوضع أفضل مما هم عليه الآن؟

لو كان السبب في الدين لما آمنت به الملايين، بل لظهر حزب او جيش او منظمة او ميليشيا تدعو إلى الإلحاد ومحاربة كل دين.. ولقاموا بثورة ليتخلصوا منه كما يفعلون مع الأنظمة الدكتاتورية والسلطات التي تحتكر الثروات لنفسها.

ستقول: إن السبب ليس في الدين إنما في السلطة التي توظف الدين لخدمة مصالحها وضمان بقائها.. وهذا صحيح، فتاريخ المنطقة يحدثنا أن كل السلطات التي حكمتنا على مدى أكثر من ألف وأربعمئة عام، كانت ظالمة ودكتاتورية، وأنها كانت تحكم باسم الدين، ولكن معظم الثورات التي قامت ضد هذه السلطات ثارت أيضا باسم الدين، فإذا كان الدين واحدا فكيف يكون له تفسيران متناقضان؟ وكيف يكون له ممثلان (جبهتان) متعارضان أحدهما: خير وعدل وسلم، والآخر: شرّ وظلم وسفك دماء؟. [نص راجع بشأنه الحلقة الأولى من مقال الأستاذ قاسم حسين صالح].

في هذا النص العديد من الأسئلة التي تحتمل أكثر من رأي وليس مجرد القول مع أو ضد، كما أنها متشابكة وتستوجب التدقيق والملموسية، لا شك عندي من أن الدين من صنع الإنسان، وهو في جوهره عملية إصلاحية يطرحها المصلحون حين تبرز في مجتمع ما حاجة فعلية تفرضها الضرورة الموضوعية، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية وثقافية.

وقد برزت هذه الظاهرة منذ آلاف القرون ويصعب تحديد وقت ظهور الدين، ولكن برزت الكثير من الأبحاث الدولية التي تشير إلى العوامل الكامنة وراء ظهور الدين وجوهر الدين. والعراق القديم أو منطقة الشرق الأوسط شهدت الكثير من الديانات والديانات المتفرعة عنها أو المذاهب المتفرعة عن كافة الأديان تقريباً بمرور الزمن وبالحاجة على التغيير، كما أن أديانا انقرضت أو لم تبق على صيغتها القديمة أو أن أتباعها أصبحوا قلة قليلة، كما أن البعض منغلق على دينه. والعراق وحده عرف عشرات الديانات المعروفة لنا اليوم أو غير معروفة، إذ أن الكثير من تلك الديانات التي نشأت فيه أو نزحت إليه مع النازحين واستقرت فيه أو تداخلت مع أديان العراق الأخرى، ولست معنياً في هذه الملاحظات بكيفية نشوء الدين فقد بحثت ذلك بشكل مكثف في كتابي الموسوم «الأيزيدية ديانة قديمة قاومت نوائب الزمن»، بل أحاول أن أطرح الرأي التالي: مر الإنسان بمراحل تطور عديدة، السمة المميزة فيها هو تطورها وتقدمها في سلم الحضارة البشرية بشكل عام وعلى الصعيد الدولي، مع وجود انقطاعات وتراجعات أو انكسارات جزئية في بعض مناطق العالم أو تخلف عن التطور واستمرار الحياة كما كانت عليه قبل مئات السنين أو يزيد عن ذلك، والعالم الآن يتسم بشكل عام بمستوى حضاري معين، ولكن نجد في هذا العالم الواحد مناطق لا تزال تعيش في مراحل التطور المختلفة التي عاش فيها الإنسان، كما يطلق على مجاهل أفريقيا أو جنوب شرق آسيا، وبشكل خاص في مجاهل إندونيسيا أو في بعض مناطق في أستراليا، على سبيل المثال لا الحصر. وسنرى في تلك المناطق ديانات قديمة أنتجها الإنسان والتزم بها وسار عليها.

الديانات حين ظهرت في أي من مناطق العالم كانت لأغراض معينة، إذ كانت من مجتمع تسوده العلاقات العشائرية ويغيب عنه التطور الصناعي والزراعي ومستلزمات بناء المجتمع المدني الذي يخلق وعياً جديداً ودوراً جديداً للدين من جهة وللدولة من جهة أخرى وللإنسان بشكل خاص.

ولكن ليس كل شعب استطاع أن يثور وينتصر على حاكميه أو على النظم التسلطية التي سادت في البلاد والتي اعتمدت على نظام اقتصادي اجتماعي وسياسي معين تميز بالتخلف والاستبداد والعنصرية والسادية المرعبة، كما ليس كل شعب قادر على أن يتخلص وبسهولة من تأثير الدين وشيوخ الدين، بل هي عملية معقدة وطويلة الأمد وتستوجب التغييرات التي أشرت أليها، فالعراق مثلاً لم تستطع القوى والأحزاب السياسية والمجتمع العراقي كله الخلاص من نظام صدام حسين الاستبدادي، رغم توفر الشروط الموضوعية كافة لإزاحته، إذ أن العامل الذاتي لم يكن متوفراً، ولكنه سقط بفعل العامل الخارجي، وهذا العامل الخارجي لم يأخذ بنظر الاعتبار عدم توفر الشروط والمستلزمات الذاتية للنهوض بأعباء ما بعد السقوط، فكانت التداعيات التي شهدناها خلال السنوات الست المنصرمة والتي لن تنتهي بسهولة وبسرعة كما يتمناها الإنسان.

الكلمة التي تحدث بها كارل ماركس كانت صائبة جداً حين قال باختصار شديد بأن «الدين افيون الشعوب»، الدين بحد ذاته ليس شيئاً فاعلاً دون الإنسان الذي يتبناه، فالإنسان هو الذي يتعامل بالدين ويتفاعل مع المبادئ التي يطرحها هذا الدين أو ذاك، وكلها على امتداد التاريخ متقاربة وفي الغالب الأعم نكوروية، والقول السابق يعني بأن استخدام الدين بشكل سيئ يقود إلى تخدير المجتمع، إلى محاولة جعل الإنسان ينسى واقعه المرير والاستغلال البشع الذي يتعرض له، ولم يكن كارل ماركس مسيئاً في هذا القول لأي دين بل ثبت حقيقة كانت قائمة حين كان يستخدم الدين لأغراض الحكام، كما حصل ويحصل بحدود معينة في أوروبا، أو كما حصل ويحصل على امتداد تاريخ العرب والمسلمين حتى الوقت الحاضر وبشكل خطير ومرضي.

المشكلة تكمن إذن في النظام الاقتصادي–الاجتماعي–السياسي القائم في هذا البلد أو ذاك، ومنه العراق أيضاً وفي الوعي الاجتماعي والسياسي المنبثق عن هذا الواقع. ولكن هذا لا يعني أن الوضع ميئوس منه، بل أن التطور العالمي سيساعد في تسريع تطور العوامل الداخلية، أي أن التغيير يفترض أن يحصل من الداخل، ولكن أصبح للعامل الخارجي الأثر الأكثر أهمية من السابق.

حيث المبدأ للإصلاح والتغيير والتجديد، ولكن وفي كل الأحوال استثمرت ووضعت في خدمة الحاكم بشكل عام، كما نشأت في فترات معينة من التاريخ القديم والحديث صراع بين الدين والسلطة على الموقع الأول في المجتمع والموقع المؤثر في مسيرة الدولة. الدين من صنع الإنسان سواء أكان حاكماً أم محكوماً، ولكن المشكلات التي نشأت في العالم لم يكن سببها بالأساس الدين، بل أدى الدين دوره في تبني وجهة معينة لحلها وكانت في الجوهر لصالح الحكام بشكل عام، إلا ما ندر.

المشكلات تنشأ بسبب أوضاع اجتماعية–اقتصادية – سياسية، أي تنشأ أوضاع اقتصادية واجتماعية تقود إلى مشكلات سياسية بين فئات المجتمع بسبب الاستغلال والعيش بمستويات متباينة تقود على تناقضات اجتماعية وتتحول إلى صراعات، وحين لا تجد حلولاً عملية لها من جانب الحكام تتحول إلى نزاعات سياسية ويمكن أن تتخذ طابع الانقلاب أو الثورة أو النزاع المسلح، الذي غالباً ما يقود إلى نزيف الدم وينتهي إلى وضع معين. وفي هذا المعمعان المحتمل يتخذ شيوخ الدين موقفاً معيناً يمكن أن يقود إلى تبني أتباع هذا الدين ذات الموقف أو بنقسمون إلى مجموعات ذات رأي وموقف متباين.. وهي حالة يعيشها العالم الراهن، كما حصلت وذكرت بصيغ كثيرة جداً في كتب التاريخ.

الدين نتيجة نشاط الإنسان وليس سبباً في نشاط الإنسان، ولكن هذه النتيجة يمكن ان تصبح سبباً لمشكلات قادمة لأسباب ترتبط بشكل استخدام الدين، ومن هنا جاء التقدير الخاطئ لصموئيل هنتنكتون بأن الدين سيكون العامل الأساسي في الصراعات القادمة وانتهى الصراع الاجتماعي أو الطبقي في المجتمع، أو كما عبر عنها بطرقة أخرى حين قال فرنسيس فوكوياما بأن الرأسمالية نهاية التاريخ، ثم عاد عن رأيه الخاطئ مصححاً بأن الرأسمالية لا تشكل نهاية لحركة التاريخ وتطور المجتمع.

لو تحرى الدكتور تاريخ العالم لوجد الكثير من الثورات التي سعت لا إلى تغيير الدين، بل إلى تغيير النظام الاقتصادي–الاجتماعي–السياسي، وإلى تغيير العلاقة بين الدين والسياسية وما يتبعها من تغيير ملازم للعلاقة بين الدين والدولة، هذا حصل في أوروبا وكل العالم الغربي، وهذا ما سيحصل في بلداننا حين تصل إلى مستوى التحضر الراهن في أوروبا، أي المشكلة ترتبط بطبيعة أسلوب الإنتاج السائد والعلاقات السياسية والاجتماعية المنبثقة عنها. لا يمكن إزالة دور الدين في

استثمار التاريخ بين المشاهدة والسرد السماعي

د. مهدي صالح دواي

اعتادت الأدبيات الأكاديمية ان تختصر لنا مفهوم التأريخ بأنه (سجل لأحداث الماضي) دون أية إضافات لها قيمة في استيعابنا لهذا السجل، او ملامسته المرهقة لوجداننا، وطفت علينا بمرور السنين (ثقافة المسموع) من دون ان نرى شيئاً، فحفظنا نصوص (حمورابي) القانونية دون رؤية مسلته المشهورة، وحلمنا بالثور المجنح يطير دون ان نرصد أبعاد أجنحته، فبقي استيعابنا للتأريخ يرتبط بالأوراق الامتحانية وأحاديث الطرقات العشوائية، الى ان تحققت لي ثلاث زيارات تاريخية في مطلع الألفية الثالثة الى مدن: (طليطلة) الاسبانية و(اسطنبول) التركية و(بابل) العراقية، فكان لزاما بعدها ان أقرأ التأريخ بشكل آخر يرتبط جانبه الأول بحقيقة التاريخ كأصالة وتراث، والجانب الثاني، ان التاريخ (سجل لأحداث الماضي ومصدر مهم للدخل)، ومجمل هذه المقولة يتم تحفيزها وفقا لمشاهدة الأثر التاريخي وليس للسرد السماعي فقط.

فبمجرد الاقتراب من مدينة (طليطلة) التاريخية (٨٠ كلم جنوب مدريد)، تمتزج في المخيلة مشاعر الحنين والجذب الوجداني نحو (٣٧٣) سنة من الحكم العربي الإسلامي مازالت بصماته المرئية (المنظورة) تتجسد بفن العمارة الإسلامية التي سرعان ما تمحو أوجاع الغربة، في حين ترصد أمامك خزائن شفافة تحوي ملابس الملوك العرب المسلمين الذين حكموا الأندلس مطرزا عليها بخيوط من ذهب عبارة (لا غالب الا الله)، فتزداد حماسا وكأنك احد فاتحين طليطلة، وسرعان ما تدير بيديك أزمنة التأريخ عندما تدخل مبنى (الكاتدرائية) وسط الاف التماثيل المنحوتة من المرمر، وفي احد أركانها ذهبا منسوبا الى مكتشف أمريكا (كريستوفر كولومبس).

في حين يتيح لك الجلوس في احد الميادين مرور العالم من أمامك بألوانه وقومياته ودياناته وثقافاته، فتنتاب كيانك (غير المادي) مشاعر نادرة من التوحد الإنساني، هكذا يفعل التأريخ عبر احد محطاته المرئية (طليطلة)، في حين يغدق مرة أخرى بعوائد اقتصادية لدعم الاقتصاد الاسباني، فكما هو مرصود فان سكان اسبانيا (٤٥) مليون نسمة شتاءا وأكثر من (٧٥) مليون نسمة صيفا بفعل أنشطة الجذب السياحي التي ترتكز في محورها على الآثار والمقتنيات التاريخية في اسبانيا.

(بيزنطوم، القسطنطينية، الاستانة، اسطنبول)، تسميات لمدينة واحدة عاشت عاصمة لـ(١٦٠٠) عام، فهي عصارة التأريخ ومحور صراعاته، ومازالت مرئياتها من الأكثر جذبا للسياحة التاريخية على مستوى العالم، مما انعكس ايجابيا على فعاليات تركيا الاقتصادية والسياسية والثقافية، فبحكم الموقع الجغرافي النادر (الاسيو–أوروبي) وتنوع تراثها التاريخي فقد أصبحت اسطنبول مدينة (فسيفسائية) بمعنى الكلمة، فمرئياتها التاريخية تجعلها مقروءة (بدون تعليق او ترجمة) من قبل الجميع، فأكثر من (٢٥) مليون سائح سنويا لتركيا لابد من مرورهم بهذه الحاضرة التاريخية، وبتناغم يثير الذهول تلتقي ثقافات العالم في اسطنبول كل يوم بدون استحضارات ولا جداول اعمال ولا مقررات، فالتأريخ كفيل بتنظيم شؤون السياح، فالكل مسترسل بوجدانياته بعيدا عن أزمات الحاضر وتوقعات المستقبل، حتماً وراء هذه (الحبكة) الرائعة استثمارا لكل لحظة تاريخية قد تخطر ببالك وأنت تتجول في اسطنبول، فلا شيء يعكر صفوك وأنت تتصفح التأريخ، أنها صناعة السياحة التاريخية، انها تعني فرص العمل ومعجلاتها الايجابية في الاقتصاد القومي.

لا نحتاج الا الى سويعات برية لنصل الى (بابل) ذات الازدهار غير المسبوق لحضارات ما قبل الميلاد، ولثقلها الحضاري هذا عشقها العالم دون ان يراها، فضمن (وفد الزيارة) أكاديمي قانوني من فرنسا قال بعد جولته في بابل (لقد تحقق اليوم احد أحلامي) لما نسجه من خيال بشأن بابل طيلة حياته الأكاديمية، انها إحدى مزايا الرؤيا الميدانية للتاريخ، ففيها تتحقق الأحلام وتنهض الدول وتجنى المكاسب المادية، ولتجسيد تلك الحقائق لابد من رصد المعوقات في هذه العينة التاريخية من ارض العراق.

ان أول ما يثير الانتباه أثناء الزيارة هو عفوية المكان وبساطته التي لا تنسجم مع الاف من السنين الزمانية والمكانية التي مرت بها هذه المدينة، فهذه العفوية بحاجة الى بناء خدماتي يجعلها أكثر بروزا للسائح، فعفوية بابل غير مقصودة سياحيا، وانما هي وليدة الإهمال غير المسؤول لعقود من السنين، فعادة ما يكون المرئي المباشر أكثر إذهالاً من المسموع، لانه يجسد حقيقة المسموع ،فكيف الحال ببابل التأريخ التي تحتاج الى استثمار سياحي منظم ومخطط لإشباع شراهة الرؤية المباشرة ومعاهدة النفس لزيارتها مرات ومرات.

لقد نظمت قوانين حمورابي (قبل أكثر من ٤٥٠٠ سنة) منظومات الإمبراطورية انطلاقا من بابل، فحري الآن إعادة تأسيسها وفقا لتزاوج مدروس مابين التأريخ والمعاصرة، فجغرافية بابل المتميزة مكانياً تؤهلها لان تكون مركزاً عالمياً للدراسات التاريخية، وغابات نخيلها المجاورة اكبر محمية طبيعية لهذه الشجرة التي عاصرت قرون الإبداعات الحضارية، ومقتنياتها التاريخية متحفا يغني الزائر عن ثقافة (السماع) الشديدة النسيان، ومن إيحاءات جنائنها وبواباتها يمكن توظيف علوم الهندسة المعمارية لرسم خارطتها الجديدة بدون مغادرة عبق التاريخ.

ان الدعوة الى استثمار السياحة التاريخية باتت أكثر إلحاحاً للدواعي الثقافية الناتجة عن سهولة التواصل فيما بين الدول، وللمبررات الاقتصادية بفعل تذبذبات الاقتصاد الريعي، وقبل هذه وتلك فان العودة الى الماضي قد تجعلنا أكثر ثقة بالمستقبل.

شرعنة الفساد

مهدي زاير جاسم

تُعَدُّ ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، فقد ارتبط وجود هذه الظاهرة بوجود الأنظمة السياسية والتنظيم السياسي، وهي ظاهرة لا تقتصر على شعب دون آخر أو دولة أو ثقافة دون أخرى.

وتتفاوت ظاهرة الفساد من حيث الحجم والدرجة بين مجتمع وآخر، وبالرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات، إلا أن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة السياسية كالأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية تشجع على بروز ظاهرة الفساد وتغلغلها أكثر من أي نظام آخر، بينما يقل حجم هذه الظاهرة في الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على أسس من احترام حقوق الإنسان وحرياته العامة وعلى الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

وبالرغم من أن الأسباب الرئيسة لظهور الفساد وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات إلا أنه يمكن ملاحظة خصوصية في تفسير ظاهرة الفساد بين شعب وآخر تبعاً لاختلاف الثقافات والقيم السائدة، كما تختلف النظرة إلى هذه الظاهرة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها من خلالها وذلك ما بين رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهو ما يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد.

إن مكافحة الفساد تستدعي تحديداً لهذا المفهوم كما تستدعي بياناً لأسباب انتشاره في المجتمع، وتوضيح أبرز صوره وأشكاله، والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، وسبل مكافحته، وبلورة رأي عام مضاد له وبناء إرادة سياسية لمواجهته، وتبني استراتيجيات لذلك تتناسب وطبيعة كل مجتمع.

قد يسأل البعض هل الفساد مشرع؟ وقد يُفاجأ القارئ عندما تكون الإجابة بنعم! وسيتبين هذا من خلال بقية المقال عندما تكون هناك مؤشرات فساد على موظف ما في القطاع العام ويتم التحقيق معه من قبل هيئة النزاهة أو مكتب المفتش العام أو أي جهة رقابية أخرى، ويتم إعداد الملف بعد التحقق من صحة الادعاء أو الإخبار والتحري عنه وثبوت التهم عليه، يتم رفع التحقيق إلى الوزير المختص وهنا (مربط الفرس) حيث خوَّل القانون الوزير المختص بإلغاء التحقيق مع الموظف الذي يعمل في وزارته بالمادة القانونية (١٣٦) ب والتي نص عليها قانون المحاكمات الجزائية العراقي ونصها (لا تجوز إحالة المتهم الى المحاكمة في جريمة ارتكبت أثناء تأدية وظيفته الرسمية وبسببها إلا بإذن من الوزير التابع له مع مراعاة ما تنص عليه القوانين الأخرى) والتي تعطي الصلاحية للوزير بإغلاق التحقيق حتى وإن كان الموظف متهماً، وثبتت عليه التهمة بالوقائع والأدلة، حيث إن الاستخدام السيئ للقانون وفَّر حماية للموظف الفاسد، وأبعده عن أيدي العدالة، وساهم في التجاوز على المال العام.

لذا إن تعقد ظاهرة الفساد وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة يقتضي تبني إستراتيجية تقوم على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة، على أن يسبق ذلك تحديداً لمفهوم الفساد وأسبابه وأشكاله ومن ثم العمل على التقليل من الفرص والمجالات التي تؤدي إلى وجوده أو تضفي عليه الشرعية والمقبولية من المجتمع، وتعزيز فرص اكتشافه عند حدوثه وعدم التستر عليه أو أخفائه، وتنمية ثقافة النزاهة والوعي بضرورة المحافظة على المال العام، ووضع العقوبات الرادعة بحق مقترفه.

وينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الفساد يتطلب كذلك صحوة ثقافية تبيِّن مخاطره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنشر الوعي بتكاليفه العالية. كما ينبغي توفر الإرادة من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بأن لا تصطدم توجهات مكافحة الفساد مع السلطة السياسية.

إنَّ محاربة الفساد تتطلب رأياً عاماً نشطاً وواعياً يتابع الأحداث، ويهتم بالكشف عن حالات الفساد ويعاقب عليها من خلال الحرمان من التأييد الشعبي للعناصر الفاسدة في النظام السياسيِّ.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com